

الفصل الأول

المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي للمؤسسة

سنقوم في هذا المبحث بتقديم التحليل المالي بفكرة مبسطة وواضحة من خلال التعرف على نشأته وعلى مختلف التعاريف التي تميز بها إضافة إلى الأدوات المستعملة فيه وأهم المراحل التي يمر بها .

المطلب الأول : نظرة تاريخية عن التحليل المالي¹

لقد نشأ التحليل المالي في نهاية القرن 19 إذ استعملت البنوك والمؤسسات المصرفية النسب المالية التي تبين مدى قدرة المؤسسة على الوفاء بديونها استنادا إلى كشوفها المحاسبية ، إضافة إلى ذلك فإن الأزمة الاقتصادية التاريخية الممتدة من الفترة بين 1929 - 1933 كان لها أثر معتبر في تطوير تقنيات التسيير والتحليل المالي، ففي سنة 1933 أسست في الولايات المتحدة الأمريكية لجنة للأمن والصرف، ساهمت في نشر التقديرات والإحصائيات المتعلقة بالنسب المالية لكل قطاع اقتصادي .

وقد كان لفترة ما بعد الحرب العالمية الثانية دور هام في تطوير تقنيات التحليل المالي في فرنسا، حيث أظهر المصرفيون والمقرضون الهامون اهتمامهم بتحديد خطر استعمال أموالهم بصفة دقيقة، ومع تطور المؤسسات ووسائل التمويل في الستينات انصب الاهتمام على نوعية المؤسسة، عليه تكونت في فرنسا سنة 1967 لجنة عمليات البورصة التي من

1. ناصر دادي عدون " تقنيات مراقبة التسيير - التحليل المالي - الجزء 1 " دار الهدية العامة ، 1998، ص13

أهدافها تأمين الاختيار الجيد وتأمين العمليات المالية التي تنشرها الشركات المحتاجة إلى مساهمة الادخار العمومي.

كما أن تزايد حجم العمليات وتحسن نوعيتها ساهم بشكل كبير في خلق نظرة جديدة للتحليل المالي حيث تحول من تحليل ساكن (لفترة معينة أو سنة) إلى تحليل ديناميكي (دراسة الحالة المالية للمؤسسة لعدة سنوات متعاقبة أقلها 3 سنوات، والمقارنة بين نتائجها واستنتاج تطوير سير المؤسسة المالية)، وأدى تعميم التحليل المالي في المؤسسات إلى تطور نشاطاتها وتحقيقها إلى قفزات جد مهمة في الإنتاج والإنتاجية .

المطلب الثاني : مفهوم التحليل المالي والجهات المستفيدة منه

مفهوم التحليل المالي²: يعتبر التحليل المالي من أهم الوسائل التي يتم بموجبها عرض نتائج الأعمال على الإدارة المشرفة ، إذ يبين مدى كفاءتها في أداء وظيفتها، وهو أداة للتخطيط السليم، يعتمد على تحليل القوائم المالية بإظهار أسباب النجاح والفشل ، كما يعتبر أداة لكشف مواطن الضعف في المركز المالي للمؤسسات وفي السياسات المختلفة التي تؤثر على الربح، كما يمكن من رسم خطة عمل واقعية للمستقبل ويساعد الإدارة على تقييم الأداء .

كما ينبغي على التحليل المالي أن يساهم في الاستخدام الفعال للأموال المتحصل عليها، ومن هنا يتبين لنا أن التخطيط يعتبر من أهم وسائل التحليل المالي، بحيث يقوم بتحديد الأهداف والسياسات والإجراءات المالية للمؤسسة كما يعتمد على عدة خطوات تتمثل فيما يلي :

2 خلدون إبراهيم شريفات " إدارة و تحليل مالي " دار وائل للنشر، 2001 ، ص93.

- تحديد الأهداف المالية للمشروع والمتمثلة في استخدام رأس المال لزيادة الطاقة الإنتاجية للمؤسسة، وتحسينه في الفترة الطويلة والقصيرة لمقابلة التغيرات المستقبلية .
 - رسم السياسات المالية وذلك من خلال الحصول على الأموال وكيفية إدارتها وتوزيعها .
- وباختلاف المفكرين تتعدد تعاريف التحليل المالي وفيما يلي سنكتفي ببعضها:

1. التحليل المالي هو دراسة محاسبية :

التحليل المالي هو فحص القوائم المالية والبيانات المنشورة لمؤسسة معينة لفترة أو فترات ماضية قصد تقديم المعلومات التي تفيد المؤسسة .

2. التحليل المالي هو دراسة تنبؤية :

إن التحليل المالي هو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي تجري على البيانات المالية بهدف بلورة المعلومات وتوضيح مداولتها، وتركيز الاهتمام على الحقائق التي تكون كبيرة وراء زحمة الأرقام، وهو يساعد في تقييم الماضي كما يساهم في الاستطلاع على المستقبل وتشخيص المشكلات وكذا الخطوط الواجب اتباعها³ .

3. التحليل المالي وسيلة للقيام بدراسة تخطيطية :

يعتبر التحليل المالي خطوة تمهيدية ضرورية للتخطيط المالي، إذ من الضروري التعرف على المركز المالي والسياسات المختلفة التي تؤثر على الربح⁴.

3 حسن محمد كامل " التحليل المالي " دار النشر ، سنة 1986 ، ص 35.

4 حمزة محمود الزبيري "التحليل المالي تقييم الأداء و التنبؤ بالفشل " مؤسسة وارق للنشر و التوزيع عمان،الأردن سنة 1976، ص 78 .

الجهات المستفيدة من التحليل المالي⁵: نظرا للأهمية البالغة التي يتميز

بها التحليل المالي، أدى هذا إلى تعدد الجهات المستفيدة منه ويمكن عرضها كالتالي :

إدارة المؤسسة : تستفيد من التحليل المالي في المجالات التالية :

1. مدى نجاح المؤسسة في تحقيق السيولة .
2. مدى نجاح المؤسسة في تحقيق الربحية .
3. معرفة الوضعية المالية للمؤسسة بالمقارنة مع المؤسسات المنافسة .
4. تقييم منجزات المؤسسة في مجال التسويق والبيع والإنتاج .
5. التنبؤ بالمستقبل .
6. المساعدة بالرقابة المالية .

الدائنون : تستفيد هذه الجهات من التحليل المالي في معرفة الوضع

الائتماني للمؤسسة وهيكل تمويلها والدرجة السيولة لديها ومدى قدرتها على السداد في المدى الطويل والقصير، ودرجة ربحية المؤسسة .

المستثمرون : يستفدون من التحليل المالي في معرفة القوة الإدارية

للمؤسسة، ونصيب جملة الأسهم في المؤسسة من الأرباح، وسياساتها في توزيع الأرباح ومدى استقرار الأرباح من سنة إلى أخرى ونسب النمو والتوسع في المؤسسة .

بيوت الخبرة المالية : تستفيد من التحليل المالي من خلال معرفة

معلومات عن المؤسسة ومدى مساهمتها في الاقتصاد المحلي .

5 خلدون إبراهيم شريفات – مرجع سابق – ص 94 .

المطلب الثالث : أدوات ومراحل التحليل المالي

أدوات التحليل المالي⁶ : يستعمل التحليل المالي عدة تقنيات منها :

- يقوم بمقارنة الكشف المالية لسنوات متعددة .
- مقارنة المؤسسة مع المؤسسات الأخرى من نفس القطاع، مما يعطي للمؤسسة فرصة لمعرفة مكانتها في القطاع مع اكتشاف نقاط القوة والضعف .
- تكون على شكل نسب ، وهذه الأخيرة من أكثر أدوات التحليل المالي استعمالا حيث تبين مجموعة وظائف في الميزانية أو جدول حسابات النتائج .
- تكون على شكل تحليلات تركز على أدوات تتماشى مع حالة المؤسسة مثل دراسة السيولة ودراسة التدفقات النقدية والمردودية ، ودراسة الأخطار المالية الخاصة بالاستثمار .
- وهي على شكل وسائل نقدية كاستعمال الإعلام الآلي .

مراحل التحليل المالي : يمر التحليل المالي بمجموعة من المراحل،

وهذا يعتمد على نوع التحليل وأهميته ودرجة التفصيل المطلوبة فيه، ويتفق معظم الباحثين في التحليل المالي على أن مراحلها هي :

تحديد هدف التحليل بدقة : من الضروري جدا أن يحدد المحلل

المالي الهدف الذي ينبغي الوصول إليه، ومدى أهمية هذا الهدف وتأثيره، ويلاحظ أن أهداف التحليل المالي تتفاوت من فئة إلى أخرى ،و من هنا نجد أن نجاح العملية التحليلية يعتمد على تحديد الهدف بدقة .

6 أحمد توفيق جميل "الإدارة المالية "درا النهضة العربية للطباعة و النشر، بيروت، سنة 1980 ، ص25.

تحديد الفترة الزمنية للتحليل المالي : في هذه المرحلة يتم تحديد

البعد الزمني للتحليل المالي، وبمعنى أوضح تحديد عدد السنوات التي سيتم تحليل بياناتها .

اختيار أسلوب التحليل المناسب : تتعدد أساليب التحليل المالي

المتاحة أمام المحلل، ومنها استخدام أسلوب النسب المالية وكذلك الأساليب الاقتصادية وغيرها، إذ يقف المحلل المالي في هذه المرحلة أمام مجموعة من البدائل وعليه أن يتخذ البديل المناسب .

إعادة تبويب القوائم المالية لتلائم أسلوب التحليل المختار : في

هذه المرحلة يتم التبويب السليم للقوائم المالية من زاوية التحليل المالي التي تسهل عملية التحليل، وكل هذا يعتمد على خبرة المحلل المالي ودرايته التي من خلالها يستطيع توفير الدقة والوضوح والبساطة في القوائم المالية وبالتالي تحقيق هدف التحليل المالي .

التوصل إلى الاستنتاجات : تتم عملية الاستنتاج من قبل المحلل

المالي، في إبداء رأي فني محايد، بعيد عن التحيز الشخصي بكافة جوانبه والالتزام بالموضوعية بأكبر قدر ممكن .

صياغة التقرير: التقرير هو وسيلة لنقل نتائج العملية التحليلية مع ذكر

الاقتراحات التي تتناسب مع النتائج المتوصل إليها .

المبحث الثاني: وظائف وأهداف التحليل المالي

إن أهمية التحليل المالي قد ازدادت بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة، بل أن الكثير من المؤسسات قد خصصت أقساما خاصة ودعمتها بالكفاءات الإدارية والمحاسبية اللازمة، لكي تتخصص في التحليل المالي وجعله الأداة التي تدفع بوتيرة المؤسسة إلى التنمية والتطور، إذا نظرا للأهمية البالغة التي أصبح التحليل المالي يتمتع بها أصبح لابد من معرفة جميع وظائفه وأنواعه وكذلك الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها .

المطلب الأول : وظائف التحليل المالي⁷:

من بين وظائف التحليل المالي إدارة طريق متخذي القرار لاتخاذ أحسن القرارات التي تعود على المؤسسة بالربح، والسير لتحقيق هدفها وبقائها في بيئة متغيرة باستمرار، و من بين القرارات التي تحددها سياسات التحليل المالي هي :

- قرار الاستثمار .
- قرار التمويل .
- قرار التخطيط والرقابة المالية .

التحليل والتخطيط المالي : وذلك من خلال تحليل البيانات المالية

وتحويلها إلى معلومات يمكن استخدامها لإعداد الموازنات المتعلقة بالإيرادات والمصاريف التي تخص المشروع في المستقبل .

7 خلدون إبراهيم شريفات – مرجع سابق – ص 119 .

تحديد هيكل أصول المشروع : من حيث تحديد حجم الاستثمارات في كل من الأصول القصيرة والطويلة الأجل، وكذلك التوجيه باستخدام الأصول الثابتة الملائمة .

تحديد الهيكل المالي للمشروع : إذ يجب تحديد المزيج الأمثل والأكثر ملائمة من تمويل قصير وطويل الأجل، كذلك تحديد طبيعة ديون المشروع سواء كانت ملكية أو عن طريق الاقتراض .

المطلب الثاني : أنواع التحليل المالي: هناك نوعان من التحليل المالي وهما :

التحليل الرأسي : هو عبارة عن تحويل الأرقام المالية إلى نسب مئوية من الرقم المالي الرئيسي في تلك القائمة ولكل فترة، وقد تم التعارف على أن يكون الرقم الرئيسي في قائمة الدخل هو رقم صافي المبيعات وفي الميزانية العمومية هو مجموع الأصول، ويساعد هذا النوع من معرفة نقاط القوة والضعف الموجودة في المؤسسة .

التحليل الأفقي : يتضمن التحليل الأفقي لعدة سنوات صياغة كل عنصر من العناصر المالية المراد تحليلها أفقياً بشكل نسب مئوية من قيمة العنصر نفسه في سنة الأساس، وذلك لمعرفة مدى النمو والثبات والتراجع في ذلك العنصر عبر الزمن، ويساعد هذا النوع على :

- اكتشاف سلوك المؤسسة .
- تقييم إنجازات ونشاط الشركة في ضوء هذا السلوك .

المطلب الثالث : أهمية وأهداف التحليل المالي

أهمية التحليل المالي : تتمثل أهمية التحليل المالي في النقاط التالية :

- يساعد إدارة المؤسسة في رسم أهدافها وبالتالي أعداد الخطط السنوية اللازمة لمزاولة نشاطها الاقتصادي .
- تمكين الإدارة من تصحيح الانحرافات حال حدوثها وذلك باتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة .
- اكتشاف الفرص الاستثمارية الجديدة .
- يعتبر أداة فعالة لزيادة فعالية عملية التدقيق .
- تشخيص الحالة المالية للمؤسسة .
- تحديد قدرة المؤسسة على الاقتراض والوفاء بديونها .
- الحكم على مدى صلاحية السياسة المالية داخل المؤسسة .
- الحكم على مدى كفاءة إدارة المؤسسة .

أهداف التحليل المالي : تختلف أهداف التحليل المالي حسب الجهة التي

تقوم به، فيمكن للمؤسسة أن تحدد هذه الأهداف بالتنسيق مع دوائرها المالية وإما أن تقوم بها جهات خارجية عن المؤسسة والمتمثلة في المصرفيين ورجال الأعمال المهتمين بالمؤسسة، المساهمون ، الموردون الخ .

عموما فان أهداف التحليل المالي تتمثل في :

- تقييم الوضعية المالية ومدى استطاعة المؤسسة على تحمل نتائج القروض .
- تقييم النتائج المالية وبواسطتها تحدد الأرقام الخاضعة للضرائب .
- قياس مردودية العمليات المحققة من طرف المؤسسة .

- إعطاء أحكام على مدى تطبيق التوازنات المالية في المؤسسة وعلى مردوديتها .
- وضع المعلومات المتوصل إليها كأساس للتقديرات المستقبلية .
- توضيح سياسة القروض اتجاه الزبائن .
- مقارنة الوضعية العامة للمؤسسة مع مؤسسات آخر من نفس القطاع .
- تقييم الوضعية المالية ومعرفة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها والضمانات التي تقدمها .

من خلال هذا الفصل تمكنا من معرفة طبيعة التحليل المالي وتطوره التاريخي، بحيث تطرقنا إلى عرض مختلف أنواعه ووظائفه والأهداف التي يسعى لتحقيقها والتي تعبر عن أهداف المؤسسة ككل، وبالتالي فإننا نستطيع القول بأن جوهر العمل الإداري في المؤسسة هو اتخاذ القرارات في ضوء التحليل المالي، بحيث أصبح العمود الفقري للإدارة المالية، وازدادت أهميته بشكل كبير في الاقتصاديات المعاصرة وذلك من خلال تعدد الجهات المستفيدة منه سواء كانت داخل المؤسسة أو خارجها .

ولتعميق الفهم أكثر وإبراز مدى فعالية التحليل المالي في اتخاذ القرارات لابد من دراسة التوازن المالي.

إن موضوع تحليل الميزانية تقوم به المؤسسة في وقت معين في قائمة تحدد فيها ممتلكاتها من الأصول، وما عليها من ديون لتحديد ذمتها المالية، ومن خلال هذه الميزانية يمكن معرفة مصادر نشاط المؤسسة ثم استخلاص اتجاهاتها، واكتشاف أسباب النجاح والفشل التي تسببت في عرقلة نشاط المؤسسة، ويشترط أن تكون الميزانية واضحة، دقيقة وحقيقية بحيث يمكن

للمطلع عليها استخلاص النتائج أثناء التحليل بكل سهولة والحكم على مدى أهمية المؤسسة .

وهذا ما حاولنا توضيحه، وذلك من خلال دراسة مختلف التعديلات الواجبة للانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية التي تعد الدعامة الأساسية للتحليل المالي وكان هذا في المبحث الأول، أما في المبحث الثاني فإننا نقوم بتسليط الضوء على مختلف المؤشرات المالية .

المبحث الأول : الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية

يقوم المحلل المالي بإجراء تعديلات على الميزانية المحاسبية للوصول إلى الميزانية المالية، وهذا بالاستناد إلى مبدئين : درجة سيولة الأصول ودرجة إستحقاقية الخصوم آخذين بعين الاعتبار المدة كمؤشر بين العناصر الثابتة والمتداولة القصيرة والطويلة الأجل.

المطلب الأول : تعديل عناصر الأصول

يمثل جانب الأصول مختلف الاستعمالات الاقتصادية التي امتلكتها المؤسسة وترتب حسب درجة السيولة المتزايدة والسنوية، وحسب هذا التقسيم فإن الأصول تحتوي على قسمين أساسيين هما⁸:

أعلى الميزانية: تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة لأكثر من دورة استغلالية.

أسفل الميزانية : تشمل العناصر التي تستعملها المؤسسة في الدورة الاستغلالية .

إذا التعديلات التي تظهر على مختلف عناصر الأصول هي كما يلي:

8 محمد سامي محمد " تطبيقات عملية في التحليل المالي " دار وائل للنشر، بيروت ، سنة 1964 ، ص 17

الاستثمارات: حسب المخطط الوطني المحاسبي تظهر في المجموعة

الثانية وتشمل مجموع الممتلكات التي تساهم في النشاط الاستغلالي للمؤسسة ماعدا ح/20 المصاريف الإعدادية، التي تمثل المصاريف القانونية ومصاريف التكوين ، فهذه النفقات تسبق النشاط العادي للمؤسسة ، لذا فهي لا تمثل الموجودات المالية أو المعنوية بل تعد استثمارات وهمية لأنها لا تعبر عن القيمة المالية لحقيقة المؤسسة لذا حذفت من الميزانية المالية ، وتضم الاستثمارات في الأصول الثابتة .

المخزونات: تعتبر المخزونات أساس النشاط الاستغلالي للمؤسسة،

فهذه الأخيرة تقوم بتحديد المخزونات وتصنيفها ، وذلك بتحديد مخزون الأمان أو العمل ، الذي يعبر عن الحد الأدنى من المخزونات الذي يضمن استمرار النشاط العادي للمؤسسة والذي يبقى في حوزتها إلى عدة سنوات ، وحسب هذه الطريقة فان المؤسسة تجمد جزء من المواد الأولية التي بحوزتها لمواجهة التغيرات التي تحدث في الإنتاج بسبب تأخير أو زيادة في الطلبات، أما بالنسبة ح/35 إنتاج تام فيخصص له جزء من الأموال المستغلة في دورة الاستغلال ، لذا تضم هذه المخزونات إلى الأصول الثابتة والباقي مع الأصول المتداولة .

الحقوق : تمثل المجموعة الرابعة لممتلكات المؤسسة بالتغيرات التي

تطراً تكون متمثلة في :

- **سندات المساهمة :** تبقى ليها لمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .
- **كفالات :** تعبر الكفالة على أنها ضمانا مقدما من طرف المؤسسة للغير، والمدة تفوق السنة لذا تضم إلى القيم الثابتة .

- **ديون مشكوك فيها :** أن الديون المشكوك فيها ناتجة عن عدم دفع بعض الزبائن لمستحقاتهم في الآجال المحددة ،مما يجعل عملية تحصيلها تفوق السنة وبالتالي تضم إلى الاستثمارات مع تحديد مؤونة لها .
 - **مبالغ محجوزة لدى البنك :** هي عبارة عن أرصدة ومبالغ تملكها المؤسسة إلا أنها مجمدة لدى البنك فتضم إلى القيم الثابتة .
- كما يظهر عند مختلف عناصر الأصول اختلاف بين قيمتها الدفترية أي مبدأ التكلفة التاريخية وقيمتها السوقية التي تظهر بها في الوقت الحالي مما يؤدي إلى ظهور فرق إعادة التقدير وذلك بالزيادة أو بالنقصان في عناصر الأصول عبر الزمن بالنسبة لقيمتها التاريخية .

حيث يظهر فرق إعادة التقدير من خلال الجدول التالي :

تمثيل فرق إعادة التقدير

العناصر	القيمة الاسمية	القيمة الناقصة	القيمة الزائدة	القيمة الحقيقية
م/إعدادية	س	- س		س'
أراضي	ع		+ ع	ع'
قيم معنوية	ص		+ ص	ص'
سندات	و			و'
المساهمة				

يقوم المحلل بإجراء تعديلات وفق المعطيات الموجودة ، وهو الأساس في عملية الانتقال وذلك بضم عناصر من المجموعة الثالثة والمجموعة الرابعة إلى القيم الثابتة يبرز لنا في الأخير عدة كتل مالية⁹.

الأصول الثابتة المعدلة : تشمل على النفقات والمصاريف الأولية كما تحتل عناصر المجموعة الثانية مع إضافة سندات المساهمة والسندات

9 ناصر مراد " محاضرات في مقياس التحليل المالي " جامعة البليدة ، سنة 2002

أو القروض التي تفوق السنة بالإضافة إلى مخزون الأمان الخاص بالدورة الاستغلالية .

الأصول المتداولة المعدلة: تحتوي على ثلاثة قيم وهي :

- **قيم الاستغلال :** تحتوي على قيم الاستغلال المعدلة وعلى جميع أشكال المخزون مع حذف مخزون الأمان .
- **قيم قابلة للتحقيق :** تشمل على عناصر المجموعة الرابعة باستثناء الكفالات المدفوعة ، سندات المساهمة والقيم المدومة نهائيا التي تشمل خسارة المؤسسة .
- **قيم جاهزة :** حساب البنك والصندوق والحساب الجاري البريدي .

المطلب الثاني : تعديل عناصر الخصوم

تضم الخصوم لعناصر المجموعة الأولى المتمثلة في الأموال الخاصة وعناصر المجموعة الخامسة وهي الديون ، مرتبة حسب مبدأ الإستحقاقية والسنوية وتتمثل في :

الأموال الدائمة : تضم كل الأموال التي تبقى تحت تصرف المؤسسة لفترة تفوق السنة مهما كان مصدرها فهي تمثل مجموع العناصر والموارد التي تعتبر هيكل خاص للمؤسسة ويعبر عنها برأس المال الخاص الجماعي.

الديون : وهي نوعان :

1. الديون الطويلة الأجل : هي الديون التي تفوق السنة لدى المؤسسة

والمبدأ الأساسي المعمول به اعتبار ديون الاستثمارات ديون طويلة الأجل أما لديون الأخرى فتختلف باختلاف أجال استحقاقها .

2. **الديون القصيرة الأجل :** هي كل الديون التي لا تتجاوز سنة من

تاريخ استحقاقها .

معالجة النتيجة : تخضع النتيجة للضريبة على الأرباح والتي يتم دفعها

خلال ثلاثة أشهر على الأكثر، وهي بمثابة الديون القصيرة الأجل، أما الجزء الباقي من النتيجة إما يوزع على العمال في المدى القصير والباقي يضم إلى الاحتياطات أو نتائج رهن التخصيص .

المطلب الثالث : الميزانية المالية والميزانية المالية المختصرة

الميزانية المالية : تختلف أشكال الميزانية باختلاف حجم العناصر المكونة

لها ، وهي مرتبة حسب درجة سيولة الأصول وإستحقاقية الخصوم ، مع الأخذ بعين الاعتبار التجانس بين عناصر كل مجموعة ، فالمجاميع هي التي تستعمل كمعطيات في التحليل المالي ولهذا تظهر لنا الميزانية المالية على

النحو التالي :

الأصول	المبالغ	الخصوم	المبالغ
<u>الأصول الثابتة :</u>		<u>الأموال الدائمة :</u>	
<u>القيم الثابتة :</u>		<u>الأموال الخاصة :</u>	
الاستثمارات		رأس مال الشركة	
قيم معنوية		فرق إعادة التقدير	
قيم ثابتة		مؤونة الأعباء والخسائر	
<u>قيم ثابتة أخرى :</u>		<u>د.ط.م.أ :</u>	
مخزون الأمان		ديون الاستثمارات	
سندات المساهمة		قروض مصرفية	
كفالات مدفوعة			
مجموع الأصول الثابتة		مجموع الأموال الدائمة	

المبالغ	الخصوم	المبالغ	الأصول
	<u>د.ق.أ :</u>		<u>الأصول المتداولة :</u> <u>قيم الاستغلال :</u> بضائع مواد ولوازم منتجات (تامة و 1/2 تامة) <u>قيم قابلة للتحقيق :</u> تسيقات زبائن أوراق قبض <u>القيم الجاهزة :</u> البنك الحساب الجاري الصندوق
	مجموع د.ق.أ		مجموع الأصول المتداولة
	مجموع الخصوم		مجموع الأصول

الميزانية المالية المختصرة : الميزانية المالية المختصرة هي الجدول

الذي يظهر لنا المجاميع الكبرى للميزانية المالية حسب مبدأ استحقاقية الخصوم وسيولة الأصول مع مراعاة في عملية التقسيم التجانس بين عناصر كل مجموعة، ويمكن أن تأخذ الميزانية المالية المختصرة أشكال هندسية مختلفة تمكننا من الملاحظة السريعة للتطورات التي تطرأ على عناصرها في فترات متتالية ومن الأشكال التي تمثل عليها الميزانية :

- **المربع :** يكون التمثيل عليه بقيمتين فقط لكل من الأصول والخصوم وكلا الجانبين يمثلان على نفس المربع .

الأصول الثابتة %	الأموال الدائمة %
الأصول المتداولة %	د.ق.أ. %

- **الدائرة :** تمثل عليها أو على نصفها عدد من عناصر الميزانية ويمكن تخصيص نصف الدائرة للأصول والنصف الآخر للخصوم أو دائرة للأصول والأخرى للخصوم .

المبحث الثاني : التحليل بواسطة المؤشرات المالية

المطلب الأول : رأس المال العامل " FR "

تعريف : رأس المال العامل هو جزء من رؤوس الأموال التي تصلح لتمويل الاحتياجات ناقص عناصر الأصول الناتجة عن دورة الاستغلال لتحقيق السير العادي لنشاط المؤسسة فعلى رؤوس الأموال أن تمول الأصول الثابتة والأصول المتداولة¹⁰ .

ويمكن حساب رأس المال العامل من جهتين للميزانية :

- **من أعلى الميزانية :** يمكن تعريفه بأنه الفائض من الأموال الدائمة بالنسبة للأصول الثابتة ويحسب بالطريقة التالية :
- رأس المال العامل = أموال الدائمة - أصول الثابتة
- **من أسفل الميزانية :** يعرف على أنه ذلك الفائض من الأصول المتداولة بالنسبة للديون ويحسب كما يلي :

¹ J . Pitverdiere la " finance d' entreprise " , 1993 , P 77 .

- رأس المال العامل = أصول متداولة - د.ق.أ

أنواع أس المال العامل : يتضمن أربعة أنواع أساسية وهي :

1. **رأس المال العامل الدائم أو الصافي :** يحسب وفق القوانين التالية:

• أموال دائمة - أصول ثابتة .

• أصول متداولة - د.ق.أ .

• الأموال الخاصة + د.ط.أ .

التقسيم المالي لرأس المال العامل الدائم يمكن القيام به من خلال حسابنا علاقة رأس المال العامل الدائم من أسفل الميزانية لأنها أكثر دلالة على التوازن المالي وعليه تظهر ثلاثة فرضيات¹¹:

• **أصول متداولة = د.ق.أ :** وهو شكل التوازن المالي الأدنى ، يعني أن

المؤسسة قادرة على الوفاء بديونها في ميعاد استحقاقها، وهذه الحالة صعبة التحقيق لعدم إمكانية تحقيق السيولة الكافية والالتزامات لمدة طويلة

• **أصول متداولة < د.ق.أ** ← **رأس المال العامل الدائم < 0 :** وهذا

يعني وجود فائض في السيولة في المدى القصير مما يعبر عن وفاء

المؤسسة وقدرتها على ضمان الوفاء بديونها عند تاريخ استحقاقها كما

تلجأ المؤسسة في هذه الحالة إلى مواجهة مشاكل غير متوقعة في حالة

حدوثها بسبب الاضطرابات التي تحدث في دورة الاستغلال .

• **أصول متداولة > د.ق.أ** ← **رأس المال العامل الدائم > 0 :** مما

يجعل المؤسسة في هذه الحالة تعرف صعوبات في الأجل القصير مما

11 سعداوي موسى " محاضرات في التدبير المالي " للسنة الثالثة علوم التدبير ، سنة 2002 - 2003 .

يجعلها غير قادرة على الوفاء بالتزاماتها اتجاه الغير ، مما يتطلب منها القيام بإجراءات تصحيحية أو تعديلات من أجل تحقيق التوازن المالي .

2. رأس المال العامل الإجمالي: يحسب كما يلي :

- مجموع الأصول المتداولة .

- مجموع الأصول - الأصول المتداولة .

الهدف من دراسة رأس المال العامل الإجمالي هو البحث عن قيمة المبالغ التي مولت بها المؤسسة أصولها المتداولة ، ويحدد لنا طبيعة نشاط المؤسسة .

3. رأس المال العامل الخاص : يحسب كما يلي :

- رأس المال العامل الدائم - القيم الثابتة .

- الأموال الخاصة - القيم الثابتة .

- أصول متداولة - مجموع الأصول .

إذا كان رأس المال العامل الخاص < 0 يدل على أن الأموال الخاصة للمؤسسة تغطي الأصول الثابتة ، والعكس إذا كان أصغر من الصفر .

4. رأس المال العامل الأجنبي : وهو يمثل مجموع الديون التي بحوزة

المؤسسة والتي تتحصل عليها من الخارج لتمويل نشاطها ويحسب

بالعلاقة التالية :

- د.ق.أ + د.ط.أ

- رأس المال العامل الإجمالي - رأس المال العامل الخاص .

- مجموع الخصوم - الأموال الخاصة .

إذا كان رأس المال العامل الأجنبي < 0 هذا يعني أن المؤسسة تعتمد بشكل على الديون لتمويل احتياجاتها خاصة في المدى القصير .
المطلب الثاني : احتياج رأس المال العامل والخزينة¹²:

احتياج رأس المال العامل "BFR" : يمكن تعريفه بأنه جزء من الاحتياجات الضرورية المرتبطة مباشرة بدورة الاستغلال التي لم تغطي من طرف الموارد الدورية ، كما يمكن القول بأن احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين هو رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ .

فدورة الاستغلال تنتج احتياجات للتمويل مرتبطة بسرعة دوران عناصر الأصول المتداولة (قيم الاستغلال + قيم غير جاهزة) بينما موارد التمويل فهي مرتبطة بسرعة دوران د.ق.أ باستثناء التسبيقات أي جميع الديون ق.أ عند وقت استحقاقها ماعدا التسبيقات ، ويحسب BFR كالتالي:

$$\bullet \quad BFR = \text{قيم الاستغلال} + \text{قيم الغير جاهزة} - (\text{د.ق.أ} - \text{تسبيقات})$$

الخزينة T : تعرف على أنها الفرق بين أصول الخزينة وخصومها .

1. تتمثل عناصر أصول الخزينة فيما يلي :

سندات الخزينة : يتم شرائها من البنوك التي تعرضها للاكتتاب والتي تكون مدة استحقاقها قصيرة الأجل أو عند حلول الآجال يسدد البنك قيمة السندات مع فائدتها .

12 سعداوي موسى " محاضرات في التدبير المالي " للسنة الثالثة علوم التدبير ، سنة 2002 – 2003 .

خصم الأوراق التجارية : وهي طريقة لتمويل خزانة المؤسسة بالأموال عن طريق اتصالها ببنكها أو البنك المتعامل مع زبائنها لخصم الأوراق وتتحصل مقابل ذلك على عمولة .

الحسابات الجارية: هي مجموع الأموال الجاهزة التي تتصرف فيها المؤسسة في أي وقت وتوجد في الحساب الجاري البريدي وحساب البنك. **الصندوق :** الأموال الجاهزة الموجودة في صندوق المؤسسة .

و كخلاصة لما سبق نقول أن أصول الخزينة تتمثل في القيم الجاهزة .
2. تتمثل عنا صر خصوم الخزينة في كل العناصر التي تسحبها المؤسسة من البنك وهي كما يلي :

- السلفات المصرفية .
- السحب على المكشوف : هو نوع من القروض الناتج عن بقاء حساب المؤسسة مدين لوقت طويل .

تحسب الخزينة وفق المعادلات التالية :

- مجموع الأصول - الخصوم .
- رأس المال العامل - احتياج رأس المال العامل .
- قيم جاهزة - تسبيقات .

مع العلم أن الخزينة مرتبطة برأس المال العامل واحتياجاته :

رأس المال العامل < احتياج رأس المال العامل $\Longleftarrow$ الخزينة < 0 : في هاته الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة لتغطية رأس المال العامل، مما يطرح عليها مشكلة الربحية أي تكلفة الفرصة الضائعة لهذا

وجب عليها معالجة الوضعية عن طريق شراء مواد أولية أو تقديم تسهيلات للزبائن .

رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل $\Leftarrow$ الخزينة > 0 :
المؤسسة في حالة عجز أي غير قادرة على تسديد ديونها في آجالها ، وهذا يطرح مشكل متمثل في وجود تكاليف إضافية مما يجعل المؤسسة في هاته الحالة إما تطلب بحقوقها الموجودة لدى الغير ، أو تقترض من البنوك ، أو تنتازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على طاقتها الإنتاجية ، وفي بعض الحالات الاستثنائية تلجأ المؤسسة إلى بيع بعض المواد الأولية .

رأس المال العامل = احتياج رأس المال العامل $\Leftarrow$ الخزينة = 0 : أي الخزينة المثلى ، إن الوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تقادي مشاكل عدم التسديد وبالتالي التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية ، ويتم تحقيق ذلك من خلال التأثير على رأس المال العامل واحتياج رأس المال العامل .

يتم التأثير على رأس المال العالم باتخاذ الإجراءات التالية :

- تخفيض الموارد الدائمة بتسديد بعض الديون الطويلة الأجل .
- العمل على رفع القيم الثابتة بشراء استثمارات إضافية .

يتم التأثير على احتياج رأس المال العامل باتخاذ الإجراءات التالية :

- الزيادة من الاستعمالات الدورية برفع قيمة المخزونات أو تقديم تسهيلات
- تخفيض موارد الدورة بتسديد ما هو مطلوب من الموردين .

إذا كان رأس المال العامل > احتياج رأس المال العامل هذا يعني أن الخزينة أصغر من الصفر فعلى المؤسسة أن تقوم باللجوء إلى الإجراءات المعاكسة للإجراءات السابقة .

المطلب الثالث : التحليل بواسطة النسب المالية

للنسب المالية عدة أدوار نذكر منها¹³:

- أداة لقياس فعالية المؤسسة ، فوضعت لها قيم نموذجية تقاس إليها القيم الفعلية للمؤسسة عند تشخيص الوضعية المالية أو استغلالها، تعطي تفسيرات لنتائج السياسات المالية المتخذة في المؤسسة كما تسمح بمراقبة التطور المالي والاستغلالي لها في حالة استعمال النسب المالية استعمالاً عقلانياً وموضوعياً.
 - تحديد وضعية المؤسسة بين عدة مؤسسات من نفس القطاع الاقتصادي لنفس السنة .
 - تساهم في متابعة تطوير التسيير داخل المؤسسة لعدة سنوات .
 - تستعمل للمقارنة بين النتائج التي تعطيها النسب المالية للسنة الحالية مع النتائج السنوات الماضية أو السنوات القادمة ونتائجها المقدمة .
- وهناك عدة أنواع من النسب المالية وبتعدد النسب المالية تعددت طرق حسابها ومنه وجب على المحلل المالي أن يقوم باختيار النسب المالية الملائمة والمعبرة عن حالة المؤسسة وحسب القطاع الذي تنتمي إليه، وهناك 5 مجموعات رئيسية من النسب المالية وهي :

13 أ. بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .

نسب الهيكلية¹⁴ : تصف الوضعية المالية للمؤسسة في وقت معين

فهي تفسر العلاقة الموجودة بين عناصر الأصول والخصوم وحسابها يعد تعبيراً عن أهمية كل عنصر من عناصر الميزانية وتتمثل في :

1. **نسب هيكلية الأصول :** يعبر عن هذه النسبة على شكل نسب مئوية من خلال عناصر الميزانية :

$$\bullet \text{ نسب هيكل الأصول الثابتة} = \frac{\text{إجمالي القيم الثابتة}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة قيم الاستغلال} = \frac{\text{إجمالي قيم الاستغلال}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة القيم الجاهزة والقيم الغير الجاهزة} = \frac{\text{القيم الجاهزة + ق.غ.ج}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100$$

وتسمح هذه النسبة بقياس درجة السيولة التي تتمتع بها المؤسسة من موجودات كما تمنح إمكانية للمؤسسة في عملية تغيير هيكلها حتى تصبح تتماشى مع الهيكلية المثلى .

2. **نسب هيكلية الخصوم :** تستخرج من خلال النسب التالية :

$$\bullet \text{ نسبة هيكلية الأموال الخاصة} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

$$\bullet \text{ نسبة هيكلية د.ط.أ} = \frac{\text{د.ط.أ}}{\text{مجموع الخصوم}} \times 100$$

¹ P. Conso .a.bonbazer " la gestion financière " Chihab , p 206 .¹⁻²

د.ق.أ

$$\bullet \text{ نسبة هيكلية د.ق.أ} = \frac{\text{مجموع الخصوم}}{100 \times \text{د.ق.أ}}$$

مجموع الخصوم

نسب السيولة : هي النسب التي تقيس مدى قدرة المؤسسة على مواجهة

ديونها القصيرة الأجل باستعمال أصولها المتداولة أو القيمة القابلة للتحقيق بمعنى فإن هذه النسب تسمح بمعرفة قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها في المدى القصير بالاعتماد على ما هو تحت تصرفها¹⁵ .

ولقياس ذلك نقوم بحساب النسب المالية التالية :

1. **نسبة سيولة الأصول :** بمقارنة الأصول المتداولة بنين مدى سيولة

أصول المؤسسة وتحسب بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة

A =

مجموع الأصول

• إذا كانت $A < 0.5$ يعني أن قيمة الأصول المتداولة أكبر من قيمة الأصول الثابتة وتبين لنا سرعة حركة الأصول المتداولة وتحقيقها للأرباح (المؤسسة تجارية) .

• إذا كانت $A > 0.5$ يعني أن قيمة الأصول الثابتة أكبر من قيمة الأصول الكلية ويعني ذلك أن الاستثمارات مرتفعة خاصة عند حدوثها وبالتالي تعطي إمكانية تحسين مردودية المؤسسة (مؤسسة صناعية) .

2. **نسبة السيولة العامة:** تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على الوفاء

بديونها في الأجل القصير وتحسب بالعلاقة التالية :

الأصول المتداولة

$$B =$$

د.ق.أ.

• إذا كانت $B < 1$ معناه أن المؤسسة تتمتع بسيولة كبيرة بالتالي يمكنها من مواجهة الالتزامات المالية القصيرة الأجل بمعنى آخر أنها قادرة على الدفع .

• إذا كانت $B > 1$ المؤسسة في وضعية حرجة عليها أن تزيد في قيمة الأصول المتداولة أو ننقص من الديون القصيرة الأجل .

3. **نسبة السيولة المختصرة**¹⁶: توضح لنا مدى قدرة المؤسسة على تغطية الديون القصيرة الأجل انطلاقا من حقوقها دون اللجوء إلى بيع مخزوناتا تحسب كما يلي :

القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة

$$0.3 > \frac{\text{القيم الجاهزة + القيم الغير جاهزة}}{\text{د.ق.أ.}} > 0.5$$

د.ق.أ.

تبين لنا مدى إمكانية تغطية الأصول المتداولة ماعدا قيم الاستغلال .

4. **نسبة السيولة الآنية** : تعبر هذه النسبة عن سيولة المؤسسة أكثر من نسبة السيولة المختصرة ، ويمكن من خلالها مقارنة مبلغ السيولة الموجودة تحت تصرف المؤسسة في أي وقت مع الديون القصير الأجل وتحسب كما يلي :

القيم الجاهزة

$$0.25 > \frac{\text{القيم الجاهزة}}{\text{د.ق.أ.}} > 0.33$$

د.ق.أ.

16 التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 77 .

و تقيس هذه النسبة قدرة المؤسسة على مدى تغطية د.ق.أ بالسيولة التي تتوفر لديها .

نسب التمويل : تعد هذه النسبة مؤشر تقيس مدى اعتماد المؤسسة على

أموالها الخاصة والأجنبية في تمويلها العام ، ومن أهم هذه الأسباب :

1. نسبة التمويل الدائم¹⁷ : تحسب كما يلي :

الأموال الدائمة

$$K = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الأصول الثابتة

- إذا كانت $1=K$ هذا يعني أن رأس المال العامل معدوم وحتى تعمل المؤسسة بارتياح لابد أن تكون هذه النسبة أكبر من 1 أي أن الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ، وهي تعبر على مدى تمويل الأموال الدائمة للأصول الثابتة .

2. نسبة التمويل الخاص¹⁸ : تحسب كما يلي :

الأموال الخاصة

$$J = \frac{\text{الأصول الثابتة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

الأصول الثابتة

- $1 = J$ هذا يعني أن رأس المال العامل الخاص معدوم ، أي الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة ، أما د.ط.أ إن وجدت فإنها تغطي الأصول المتداولة .
- $1 < J$ المؤسسة تمويل قيمها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة وهي الحالة المثلى .

17 ناصر دادي عدون – مرجع سابق- ص 67 .

18 التحليل المالي للمؤسسة الاقتصادية ، ص 78 .

وتعتبر هذه النسبة على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة .

3. **نسبة المديونية :** تستعمل هذه النسبة لقياس مدى مساهمة الدائنين في تمويل المؤسسة من جهة ، وتبين العلاقة بين رأس المال العالم الخاص والديون من جهة أخرى، ويمكن معرفة درجة الخطر المالي، ومدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها اتجاه الغير ، **وتحسب كما يلي¹⁹:**

$$L = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

• تعبر عن مدى ضمان الديون للغير ويتحسن أن تقل عن 0.5 .

4. **نسبة الاستقلالية المالية :** إن مبلغ الديون المالية (ماعدا السلفات البنكية) عليه أن لا يتجاوز مبلغ الأموال الخاصة ، وتحسب بالعلاقة التالية :

$$M = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}} > 1$$

• تبين لنا مدى استقلالية المؤسسة واعتمادها على الأموال الخاصة بدلا من الديون .

نسب المردودية: تعرف المردودية على أنها الثمرة التي تجنيها المؤسسة من عدد كبير من القرارات والسياسات التي نفذتها²⁰ ويمكن عرضها **كما يلي:**

19 محاضرات الأستاذ سعداوي موسى .
Patrik vizavona " gestion financière " , Paris , 8 édition , 1992 , P 120. 20

1. **المردودية الاقتصادية :** وهي المردودية من وجهة نظر الوسائل المستعملة من قبل المؤسسة لممارسة نشاطها ، وتحسب **بالعلاقة التالية**²¹ :

النتيجة الصافية

$$E = \frac{\quad}{\quad}$$

مجموع الأصول

• تبين فعالية استخدام رؤوس الأموال المستثمرة أي مدى مساهمة المؤسسة في المحيط الاجتماعي والاقتصادي .

2. **المردودية المالية**²²: تهتم المردودية المالية بدرجة كبيرة بالمساهمين ، فإذا كانت النسبة مرتفعة لاسيما إذا كانت أكبر من نسبة الفائدة المطبقة على السوق المالي فإن المؤسسة لا تجد صعوبة في الرفع من أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي :

النتيجة الصافية

$$N = \frac{\quad}{\quad}$$

الأموال الخاصة

3. **مردودية الأموال الدائمة :** تحسب وفق **العلاقة التالية** :

النتيجة الصافية + فوائد الديون المالية

$$V = \frac{\quad}{\quad}$$

الأموال الخاصة + الديون المالية

تقيس مدى قدرة المؤسسة على التحكم والاستعداد الجيد لتوظيف الأموال لضمان تحديد وسائل الإنتاج ، وتطويرها قصد تنمية نشاطها .

21 أ. لود للوس " محاضرات في التسيير المالي " .

22 التحليل المالي في المؤسسة الاقتصادية – مذكرة سابقة – ص 81 .

نسب الدوران²³: تهتم المؤسسة بسرعة دوران أصولها المتداولة حتى

تحقق أعلى ربح ، وتوجد عدة نسب دوران نلخصها في الجدول التالي :

1. مدة دوران المخزون:

مخزون المواد الأولية

360 X

مخ 1 - مخ 2 + مشتريات المواد الأولية

تسمح هذه النسبة بتقدير عدد المرات التي يتحدد فيها المخزون أي

المدة التي يستغرقها ليتحول من شكل مخزون إلى شكل حقوق في حالة البيع بالأجل أو إلى المتاحات في حالة البيع الفوري .

2. مدة دوران العملاء :

العملاء + أوراق القبض - تسبيقات العملاء

360 X > 90 يوم

المبيعات (صافي الدفع)

متوسط فترة التحصيل تقيس كفاءة الإدارة في تحصيل ديونها ومن

مصلحة المؤسسة أن تكون هذه المدة أقصر ما يمكن ، حتى تستطيع أن تتحصل على سيولة بأسرع وقت ممكن ، لهذا إذا كانت فترة التحصيل كبيرة نقول أن سياسات التحصيل في المؤسسة غير فعالة وأن المؤسسة تواجه مشاكل كبيرة في التحصيل من الزبائن وهذا ما يزيد من احتمالات حصول الديون المعدومة .

3. مدة دوران الموردين :

موردين + أوراق الدفع

360 X < 90 يوم

مشتريات الفصل الأخير

23 أ. بن بلقاسم سفيان " محاضرات في التسيير المالي " السنة الثالثة محاسبة ، 2000-2001 .

تعكس هذه النسبة فترات سداد المؤسسة لديونها لهذا فمن المستحسن أن تكون هذه الفترة كبيرة عن فترة التحصيل لضمان وجود سيولة تسمح للمؤسسة بسداد ديونها في الوقت المناسب ، ولكن يجب أن لا تتضرر سمعة المؤسسة الائتمانية من جراء إطالة فترة التسديد أكثر من اللازم .

توازن الميزانية المالية مبني على أساس التعديلات التي نقوم بها من أجل الانتقال من الميزانية المحاسبية إلى الميزانية المالية ، ومنه نستنتج أنه كلما كانت التعديلات دقيقة كلما كانت الميزانية المالية متوازنة .

كما أن مؤشرات التوازن المالي لها وزنها في وظيفة التسيير المالي للمؤسسة ، لأنها تعتبر وسيلة كفيلة تمد بمعلومات قيمة لعمليات الرقابة والتخطيط وتعتبر من أهم المؤشرات التي يعتمد عليها المحلل المالي في الكشف عن نقاط القوة والضعف في المؤسسة .